معهد الدين القيم

بإشراف الشيخ أبي الحسن علي الرملي

تفريغ دروس القواعد المثلى

شرح الشيخ علي الرملي حفظه الله

المستوى الثاني

الدرس رقم (15)

التاريخ: الخميس 04/صفر/1441 هـ

03/ أكتوبر/2019 م

قال المؤلف رحمه الله :

(القاعدة الرابعة: ظاهر النصوص ما يُتبادر منها إلى الذهن من المعاني).

تقدم معنا تعريف الظاهر، فيجب أن نعلم أنّ ظاهر النصّ هو ما يتبادر إلى الذهن من المعاني؛ يعني: ما يسبق إلى ذهنك من معنى، أول ما تقرأ النصّ ما الذي تفهمه منه؟ أول فهم يغلب إلى الذهن؛ فهذا هو المعنى الظاهر، وإن احتمل معنى آخر؛ فلا يكون ظاهراً؛ هذا معنى كلام المؤلف.

قال: (وهو يختلف بحسب السِّياق، وما يُضاف إليه الكلام)

يختلف بحسب السياق يعني: حسب الجملة التي تذكرها، فالكلام تضعه في جملة تامة، فمن خلال الجملة، وكيف سُقْتَ الكلام؟ في أي موضوع وضعته، في أي جُمَلٍ ركَّبته؛ يُفهم الظاهر؛ هذا كلّه يدلّك على المعنى المراد من الكلام.

قال: (فالكلمة الواحدة يكون لها معنى في سياق، ومعنى آخر في سياق)

أي: في سياق آخر، فهي كلمة واحدة لكن إذا وضعتها في جملة ووضعتها في موضوع معين وسقتها فيه؛ يكون لها معنى، وإذا وضعتها في موضع آخر؛ يكون لها معنى آخر.

قال: (وتركيبُ الكلامِ يُفيدُ معنى على وجه، ومعنى آخر على وجه)

أي: كيفيَّة تركيب الكلام.

إذاً هذه قرائن تدلّك على الظاهر من اللفظ، وسيمثل المؤلف أمثلة تتضح بها الصورة.

قال: (فلفظ (القرية) مثلاً يُراد به القوم تارة، ومساكن القوم تارة أخرى)

هي لفظة واحدة، وهي من الألفاظ المشتركة؛ فتطلق على سكان القرية، وتطلق على الجدران والمباني التي في القرية، فعندما تُذكر القرية؛ ما المراد منها؟ عندما تأتي في جملة كيف تفهمها؟ بناءً على سياق الجملة؛ يتضح لك ظاهر المعنى المراد.

قال: (فمن الأول)

يعني: القرية التي يُراد بها القوم.

قال: (قوله تعالى: {وإنْ من قَرْيَةٍ إلّا نَحْنُ مُهْلِكوها قَبْلَ يومِ القيامة أو مُعذِّبوها عَذاباً شَديداً}[1])

لفظ القرية هذا، جاء في هذا السياق، في هذه الجملة، وهذا التركيب؛ فعلى ماذا يدلّنا؟

يدلُّنا على معنى القرية؛ وهو القوم.

لماذا نحمل القرية هنا على معنى القوم لا على معنى المساكن؛ وهي الجدران والبنيان؟

قال تعالى: {وإن من قرية إلّا نحن مهلكوها قبل يوم القيامة أو معذّبوها عذاباً شديداً}؛ من الذي يستحق الهلاك والعذاب؟

يستحقه الناس الذين عصوا الله سبحانه وتعالى ولم يطيعوه، فهم الذين يستحقون العذاب؛ لذلك فسّرنا القرية هنا بمعنى القوم.

قال: (ومن الثاني)

يعني: بمعنى المساكن.

قال: (قوله تعالى عن الملائكة ضيف إبراهيم: {إِنَّا مُهْلِكُو أَهْلِ هَذِهِ الْقَرْيَةِ}[2])

ماذا يريد بالقرية هنا؟

يريد المساكن، يريد الجدران والبنيان الموجودة في القرية؛ يعني: إنّا مهلكو الناس الذين يسكنون في هذه المساكن، وهذا السياق دلّنا على ذلك،

فلمّا قال: ﴿أهل هذه القرية﴾؛ عرفنا أنّه يريد بالقرية المساكن، فلا يمكن لأحدٍ أن يفهم هنا أنّ القرية المقصود بها القوم، ولا أن يفهم في الآية السابقة أنّ القرية المقصود بها المساكن،

إذاً المعنى الذي غلب إلى الذهن وسبق في الأول: هو القوم،

وفي الثاني: هو المساكن؛ هذا هو مراد المؤلف.

قال: (وتقول: صنعت هذا بيدَيّ، فلا تكون اليد كاليد في قوله تعالى: {لما خلقت بيدَيّ}؛ لأنّ اليدَ في المثال أُضيفت إلى المخلوق؛ فتكون مناسبة له، وفي الآية أُضيفت إلى الخالق؛ فتكون لائقة به، فلا أحد سليم الفطرة صريح العقل يعتقد أنّ يد الخالق كيد المخلوق أو بالعكس)

---

1 - [الإسراء:58]

2 - [العنكبوت:31]

ما الذي فرّق الآن بين قوله: صنعت هذا بيديّ، وقول الله تبارك تعالى: ﴿لما خلقت بيديّ﴾؟

قال هنا: في الأول: قال بيدي،

وفي الثاني قال: بيدي،

لكن الذي جعلنا نفهم المفارقة بين هذه اليد وهذه اليد هي الإضافة،

- لمّا أضاف اليد في الأول إلى المخلوق؛ علمنا أنّها يد ناقصة تليق بالمخلوق،
- ولمّا أضاف اليد في الثانية للخالق؛ علمنا أنّها يد كاملة تليق بالخالق تبارك وتعالى،

فحصلت المفارقة بالإضافة، لمّا أضاف اليد إلى المخلوق؛ علمنا أنّها يد تناسبه، ولمّا أضاف اليد إلى الخالق؛ علمنا أنّها يد تناسب الخالق تبارك وتعالى، إذاً لا تُماثل اليد باليد الأخرى.

قال: (**ونقول: ما عندك إلّا زيدٌ، وما زيدٌ إلّا عندك، فتفيد الجملة الثانية معنى غير ما تفيده الأولى مع اتحاد الكلمات، لكن اختلف التركيب؛ فتغير المعنى به**)

التركيب المقصود: التقديم والتأخير في الكلام، ترتيب الكلمات ووضعها في الجملة على نسق معين؛ يدلّنا على معنى من المعاني المرادة،

انظر إلى هذه الكلمات: (ما عندك إلّا زيدٌ)، و (ما زيدٌ إلّا عندك)؛ نفس الكلمات، (ما) و (عندك) و (إلّا) و (زيد) في الجملة الأولى، هي نفسها في الثانية، (ما) و (زيد) و (وإلّا) و (عندك)؛ لكنّ التركيب في التقديم والتأخير تغير؛ فتغير معنى الجملة.

- في الأولى: ما عندك إلّا زيد: تنفي وجود أيّ أحد عنده إلّا زيد فقط،
- أمّا الثانية: فهي تثبت وجود زيد عنده ولا تنفي وجود غيره.

قال المؤلف: (**إذا تقرّر هذا؛ فظاهر نصوص الصفات ما يتبادر منها إلى الذهن من المعاني**)

هذه خلاصة الموضوع؛ ما يتبادر منها إلى الذهن من المعاني.

وما الذي يجعل معنى من المعاني يسبق إلى الذهن عن المعنى الآخر؟

هي القرائن التي ذكرها المؤلف: التركيب، والإضافة، والسياق؛ هذه كلّها قرائن تدلّك على ظاهر المعنى المراد.

قال: (**وقد انقسم الناس فيه إلى ثلاثة أقسام**)

يعني: المعنى الظاهر.

قال: (القسم الأول: مَنْ جَعلوا الظاهِرَ المُتبادِرَ منها معنى حقّاً يليق بالله عزّوجلّ وأبقوا دلالتها على ذلك؛ وهؤلاء هم السلف الذين اجتمعوا على ما كان عليه النبي ﷺ وأصحابه، والذين لا يَصْدُقُ لَقَبُ أهل السّنة والجماعة إلّا عليهم)

هذا كلام جميل، الذين أخذوا بظاهر النصوص وجعلوا الظاهر هو ما يتبادر منها إلى الذهن هم أهل السّنة والجماعة، فأبقوا دلالتها على ما ظهر منها، وآمنوا به وصدّقوا وسلّموا لله تبارك وتعالى، ولم يُقدّموا عقولهم على كتاب الله وعلى سنّة رسول الله ﷺ.

انتبه لآخر جملة من كلام المؤلف؛ جميلة جداً، ركّزوا عليها واحفظوها؛ قال:

(والذين لا يصدق لقب أهل السّنة والجماعة إلّا عليهم):

هذا ردٌ على المميعة الذين يحاولون إدخال الأشاعرة في أهل السّنة والجماعة؛ هذا باطل؛ الأشاعرة ليسوا من أهل السّنة والجماعة،

والمؤلف هنا يقول: لا يصدق لقب أهل السّنة والجماعة إلّا عليهم؛ فمن هم؟ هم الذين اتبعوا السلف الصالح رضي الله عنهم.

قال: (وهؤلاء هم السلف الذين اجتمعوا على ما كان عليه النبي ﷺ وأصحابه، والذين لا يصدق لقب أهل السّنة والجماعة إلّا عليهم):

هؤلاء الذين يُسمون بأهل السّنة والجماعة، أمّا من قدّم العقل وجعله هو المعنى الصحيح وأبطل معنى نصوص الأدلة وحرّف ظواهرها وادّعى أنّ ظواهرها باطلة فأراد أن يحرّفها؛ فهذا ليس من أهل السّنة والجماعة، فأيُّ أهل سنّة؟! وهو لا يعظّم السّنة، ولا يعترف بالسّنة أصلاً في هذه الأمور، فإمّا أن يقول: ضعيفة، أو أن يقول: أخبار آحاد لا يُؤخذ بها في الاعتقاد، أو إذا كانت متواترة؛ تُحرّف؛ فأيُّ أهل سنّة هذا؟!

قال المؤلف: (وقد أجمعوا على ذلك)

أي: أجمعوا على الإقرار بظواهر النصوص، والإيمان بالصفات التي دلّت عليها؛ الذين هم السلف.

قال: (كما نقله ابن عبد البّر؛ فقال: أهل السّنة مُجمِعون على الإقرار بالصفات الواردة كلّها

في القرآن الكريم والسّنة، والإيمان بها، وحملها على الحقيقة، لا على المجاز)

كما يقوله أهل التعطيل من الجهمية والمعتزلة والأشاعرة والماتريدية والكُلَّابية؛ كلّهم يقولون إنّ أدلة الصفات هذه مجازية، يعني أنّ ظاهرها ومعناها الحقيقي غير مراد وإنّما المراد منها معنىً آخر؛ فيُحرّفونه.

قال: (إلّا أنّهم لا يُكيِّفون شيئاً من ذلك)

يعني: الكيفية يكلونها إلى الله سبحانه وتعالى.

قال: (ولا يحُدُّون فيه صفة محصورة. أ.هـ)

قال: (وقال القاضي أبو يعلى في كتاب "إبطال التأويل"[1]: لا يجوز ردّ هذه الأخبار، ولا التشاغل بتأويلها)

يعني: تحريفها

قال: (والواجب حملها على ظاهرها وأنّها صفات الله لا تشبه صفات سائر الموصوفين بها من الخلق، ولا يعتقد التشبيه فيها لكن على ما رُويَ عن الإمام أحمد وسائر الأئمة. أ.هـ. نقل ذلك عن ابن عبد البر والقاضي؛ شيخ الإسلام ابن تيمية في "الفتوى الحموية"[2] من "مجموع الفتاوى لابن قاسم").

قال المؤلف رحمه الله : (وهذا هو المذهب الصحيح، والطريق القويم الحكيم، وذلك لوجهين:

الأول: أنّه تطبيق تام لما دلّ عليه الكتاب والسنة من وجوب الأخذ بما جاء فيهما من أسماء الله وصفاته كما يَعلَمُ ذلك من تتبعه بعلمٍ وإنصاف.

الثاني: أن يُقال: إنّ الحقّ إمّا أن يكون فيما قاله السلف، أو فيما قاله غيرهم)

يعني: الحقّ لا يخلو إمّا أن يكون هذا أو هذا.

قال: (والثاني باطل)

أي: قول غير السلف

---

1 - (43/1)

2 - (89-87/5)

قال: (لأنّه يلزم منه أن يكون السلف من الصحابة والتابعين لهم بإحسان تكلموا بالباطل تصريحاً أو ظاهراً، ولم يتكلموا مرة واحدة لا تصريحاً ولا ظاهراً بالحقّ الذي يجب اعتقاده)

أي: يلزم هذا القول؛ وهو لازم باطل.

قال: (وهذا يستلزم أن يكونوا إمّا جاهلين بالحقّ وإمّا عالمين به لكن كتموه؛ وكلاهما باطل، وبطلان اللازم يدلّ على بطلان الملزوم)

يعني: بما أنّ هذا القول لازم لتغليط الصحابة، أو القول بأنّ الصحابة تكلموا بالباطل؛ إذا كان يلزم منه لازم باطل؛ إذاً فالقول باطل.

قال: (فتعيَّن أن يكون الحقّ فيما قاله السلف دون غيرهم)

وهذا هو الحقّ؛ هذا دليل عقلي.

ذكر المؤلف القسم الأول؛ وهم أهل السّنة والجماعة الذين فهموا ظواهر النصوص كما أرادها الله تبارك وتعالى وعلى مقتضى اللغة العربية بالقرائن المذكورة معها من السياق والإضافة والتركيب وفهموها فهماً صحيحاً واتبعوا فيها سلفهم الصالح رضي الله عنهم، وهؤلاء هم أهل الحقّ، وذكر الأدلة على ذلك، ثم سيذكر القسم الثاني من الناس؛ وهم المشبهة، ثم القسم الثالث؛ وهم المعطلة.

قال المؤلف: (القسم الثاني :من جعلوا الظاهر المتبادِرَ من نُصوصِ الصِّفاتِ معنىً باطلاً لا يليقُ بالله، وهو التَّشبيه، وأبقوا دلالتها على ذلك، وهؤلاء هم المشبهة، ومذهبهم باطل محرّم من عدّة أوجه:)

هؤلاء المشبهة قالوا: ظواهر نصوص الصفات تدلّ على أنّ صفات الله مشابهة لصفات المخلوقين، فجعلوا ظواهر نصوص القرآن والسّنة كفر؛ لأنّ التشبيه كفر، فهم يجعلون ظواهر النصوص كفر، فيقولون ظواهر النصوص تدلّ على تشبيه صفات الله بصفات خلقه.

وهذا الأصل قد توافق فيه المشبهة والمعطلة؛ إلّا أنّ المشبهة التزموا بهذا الظاهر وقالوا بالتشبيه، والمعطلة قالوا: هذا الظاهر باطل، إذاً يجب تأويله، يعني يجب تحريفه؛ فأصلهم واحد.

أمّا أهل السّنة فلم يوافقوا على هذا؛ قالوا: هذا باطل، الظاهر لا يمكن أن يكون كفراً، لا يمكن

أن يكون باطلاً، وأنتم فهمتم فهماً سقيماً، ظواهر النصوص لا تدلّ على ذلك، لو فهمتم قول الله تبارك وتعالى: {ليس كمثله شيء وهو السميع البصير} فهماً صحيحاً مستقيماً؛ لما أدى بكم ذلك لا إلى التشبيه ولا إلى التعطيل.

وكلامهم هذا باطل ؛ أي: باطل أن يكون ظاهر النصوص يدلّ على التشبيه.

قال المؤلف: (**الأول: أنّه جِنايَةٌ على النُّصوصِ وتَعْطيلٌ لها عن المراد بها، فكيف يكون المراد بها التشبيه وقد قال الله تعالى: {ليس كمثله شيء}**)

مستحيل، لا يمكن؛ لكن الخلل في عقولهم.

قال: (**الثاني: أنّ العقل دلّ على مُباينة الخالق للمخلوق في الذات والصفات؛ فكيف يُحكم بدلالة النصوص على التشابه بينهما؟**)

المباينة ؛ أي: المفارقة تماماً؛ المخلوق له ذات وصفات تليق بنقصه، والله سبحانه وتعالى له ذات وصفات تليق بكماله؛ فلا يمكن أن يحكم بدلالة النصوص على التشابه؛ هذا لا يقبل لا عقلاً ولا شرعاً.

قال: (**الثالث: أنّ هذا المفهوم الذي فهمه المُشَبِّه من النصوص مُخالفٌ لما فهمه السلف منها؛ فيكون باطلاً**)

لأنّ السلف أعمق علماً، وأغزر وأفهم لخطاب الله سبحانه وتعالى ولمراد رسول الله ﷺ، فبما أنّهم لم يفهموا منها هذا الذي فهمته أنت أيها المشبه؛ إذاً ففهمك باطل، ويجب عليك أن تُرْجِعَ فهمك إلى فهمهم.

قال: (**فإن قال المشبّه: أنا لا أعقلُ من نزول الله ويده إلّا مثلما للمخلوق من ذلك، والله تعالى لم يخاطبنا إلّا بما نعرفه ونعقله؛ فجوابه من ثلاثة أوجه**)

يعني: الرّد عليه من ثلاثة وجوه، وبدأ المؤلف بذكرها؛ فقال:

(**أحدُها: أنّ الذي خاطبنا بذلك هو الذي قال عن نفسه: {لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ}**)

الذي خاطبنا بالأدلة التي تدل على الصفات؛ كنزول الله سبحانه وتعالى: "ينزل الله سبحانه وتعالى في الثلث الأخير من الليل إلى السماء الدنيا"[1]، والذي خاطبنا بصفة اليدين أيضاً ﴿بل يداه

---

1 - أخرجه البخاري (1145)، ومسلم (758)

مبسوطتان﴾[1]، ﴿ما منعك أن تسجد لما خلقت بيدي﴾[2]، هو الله سبحانه وتعالى ، وهو سبحانه وتعالى أيضاً القائل: ﴿ليس كمثله شيء﴾، وعندما تريد أن تفهم كلام المخاطِب؛ يجب عليك أن تأخذ بكلّ كلامه، لا أن تأخذ بجزئية وتترك جزئية أخرى، كلام الله سبحانه وتعالى كلّه حقّ، ليس فيه شيء من الباطل، ولا يعارض بعضه بعضاً ولا يتناقض مع بعضه؛ لأنّه كلام من عند القادر الحكيم العليم،

فإذاً عندما تجد آية في أول القرآن وآية في آخر القرآن يجب عليك أن تفهمهما بناءً على أنّ قائلهما ربّ العالمين تبارك وتعالى، فلا يمكن أن يكون بينهما تناقض واختلاف أبداً إلّا في عقلك، فبما أنّ الله سبحانه وتعالى قال ينزل الله إلى السماء الدنيا وأخبر بأنّ له يدين،

وأخبر بأنّ له عينين،

وأخبر بأنّه سميع عليم حكيم متكلم إلى آخره؛ بما أنّه أخبرنا بهذا وقال لنا :﴿ليس كمثله شيء﴾؛ علمنا من ذلك أنّ هذه الصفات ثابتة له وأنّها لا تماثل صفات المخلوقين؛ انتهى الأمر؛ الأمر واضح.

قال: (**ونهى عباده أن يضربوا له الأمثال**)

قال: ﴿فلا تضربوا لله الأمثال﴾

قال: (**أو يجعلوا له أنداداً**)

يعني: أمثالاً أيضاً.

قال: (**فقال: {فَلا تَضْرِبُوا لِلَّهِ الأَمْثَالَ إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لا تَعْلَمُونَ}**[3]، **وقال: {فَلا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَاداً وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ}**[4]، **وكلامه- تعالى- كلّه حقّ، يُصدّقُ بعضه بعضاً، ولا يتناقض**)

الدليل الثاني؛

قال: (**ثانيها: أن يُقال له: ألست تعقل لله ذاتاً لا تشبه الذوات؟ فسيقول: بلى**)

---

1 - [المائدة:64]

2 - [ص:75]

3 - [النحل:74]

4 - [البقرة:22]

هذا الدليل عقلي من أجل أن نقنع هذا الإنسان؛ نقول له: ألست تقول بأنّ لله سبحانه وتعالى ذاتاً لا تشبه ذوات المخلوقين؟

قال: (فسيقول: بلى)، و(بلى) تأتي جواباً لسؤال منفي،

أمّا جواب السؤال المثبت؛ فتقول: نعم؛ لأنّك إذا قلت في السؤال المنفي: نعم، فمعنى ذلك أنّك تثبت نفيه، لا تثبت إثباته، فإن كان يعقل ذلك؛ فيقول: بلى، وإن كان لا يعقل ذلك؛ فيقول: نعم.

قال: (**فيُقال له: فلتعقلْ له صفات لا تشبه الصفات؛ فإنّ القول في الصفات كالقول في الذات، ومن فرّق بينهما؛ فقد تناقض**)

يعني: كما أنّك تقول بأنّ له ذاتاً ونحن لنا ذوات، وذواتنا تخالف ذات الله سبحانه وتعالى وليست مثلها؛ كذلك قل في الصفات؛ وينتهي الأمر.

قال: (**ثالثها :أن يُقال: ألست تشاهد في المخلوقات ما يتَّفِقُ في الأسماء ويختلف في الحقيقة والكيفية؟**)

من حيث الواقع هذا موجود، انظر إلى النّملة والفيل، من حيث الصفات: النملة لها يد والفيل له يد؛ فهل هما متشابهان؟

قال: (**فسيقول: بلى؛ فيُقال له: إذا عقلت التباين بين المخلوقات في هذا؛ فلماذا لا تعقله بين الخالق والمخلوق؟**)

يعني: إذا فهمت وأدركت بأنّ هناك اختلافاً بين المخلوقات عندما تُسمى بنفس الاسم أو توصف بنفس الصفة وبينهما اختلاف كبير؛ فلماذا لا تفهم أيضاً أن هناك اختلافاً كبيراً بين صفة الخالق وصفة المخلوق حتى وإن اتحدت التسمية بالاسم أو بالصفة.

قال: (**مع أنّ التَّبايُنَ بين الخالق والمخلوق أظهر وأعظم؛ بل التماثل مستحيل بين الخالق والمخلوق، كما سبق في القاعدة السادسة من قواعد الصفات**).

وصلنا إلى القسم الذي هو أكثر انتشاراً من القسم السابق؛ فالمشبهة قليل، أمّا المعطلة؛ فكثير، هذا القسم شرّه عظيم، وانتبهوا الآن إلى اتفاقهم في الأصل واختلافهم في كيفية التعامل

مع هذا الأصل وهو جَعْلُهم ظواهر النصوص تدلّ على التشبيه؛ هذا متفق عليه بين المشبّهة والمعطلة؛ لكن المشبّهة قبلوا بهذا وسلّموا واعتقدوا، والمعطلة نفروا منه فردّوا أدلة الكتاب والسّنة وحرّفوها لأجلّ ذلك.

قال المؤلف: (**القسم الثالث: من جعلوا المعنى المتبادر من نصوص الصفات معنى باطلاً لا يليق بالله؛ وهو التشبيه**)

نفس الذين سبقوا؛ لكنّهم استنكروا هذا.

قال: (**ثم إنّهم من أجل ذلك أنكروا ما دلّت عليه من المعنى اللائق بالله، وهم أهل التعطيل؛ سواء كان تعطيلهم عاماً في الأسماء والصفات**)

كالجهمية: لا يثبتون اسماً ولا يثبتون صفة لله سبحانه وتعالى.

قال: (**أم خاصاً فيهما**)

تعطيلاً خاصاً في الأسماء وخاصاً في الصفات؛ كالمعتزلة.

قال: (**أو في أحدهما**)

كالأشاعرة وغيرهم.

قال: (**فهؤلاء صرفوا النصوص عن ظاهرها إلى معانٍ عيَّنوها بعقولهم، واضطربوا في تعيينها اضطرابا كثيراً، وسموا ذلك تأويلاً؛ وهو في الحقيقة تحريف**)

يعني: حرّفوا النصوص عن ظواهرها وأتَوا لها بمعانٍ من عندهم؛ فقالوا:

معنى استوى: استولى،

معنى اليد: النعمة أو القدرة وما شابه؛

فصاروا يتلاعبون بنصوص الكتاب والسّنة، فحرّفوا الكثير والكثير جداً من نصوص الكتاب والسّنة.

وهذا باطل؛ فلا يمكن أن تكون الكثير من أدلة الكتاب والسّنة ظواهرها غير مرادة- لو عقلوا هذا-؛ لأنّ هذا يُنافي وصف القرآن بأنّه محكم، وبأنّه ظاهر، وبأنّه بيّن، وبأنّه حجّة على الخلق؛ كيف هذا؟!

يعني: لو كانت هذه الظواهر غير مرادة؛ ففي أقل الأحوال ترد ولو آية واحدة تقول بأنّ هذا

الظاهر غير مراد حتى يزول الإشكال؛ ولم يَرِدْ شيء، ولا هو من الفصاحة بمكان أن يكون هذا الحال.

قال: (سموه تأويلاً؛ وهو في الحقيقة تحريف)؛

لأنّه صرف للفظ عن ظاهره لدليلهم العقلي؛ وليس هناك دليل شرعي؛ إنّما أدلتهم العقلية الفاسدة أصلاً، فحتى عقلاً هم أنفسهم يضطربون ويختلفون، كلّهم يتحاكمون إلى العقل في هذا؛ فلماذا اختلفوا واضطربوا؟

قال: (وهو في الحقيقة تحريفٌ)؛

لعدم وجود الدليل؛ لأننا قلنا: الفرق بين التأويل والتحريف؛

- أن صرف اللفظ عن ظاهره مع وجود دليل شرعي صحيح يسمى تأويلاً،
- أمّا صرف اللفظ عن ظاهره لغير وجود دليل؛ يسمى تحريفاً.

❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁.